وان ميتا وهذا لا انزاع فيه واما تقليد المفضول فبعيد ثلاثة اقوال المختار
يجوز تقليده ان اعتقد افضليته او مساويا لا ان اعتقد مفضولا لانه يجب
على العامي تقليد مذهب اعتقاد افضلية امامهم الخ مسرح في التقليد
لواحد من اصحاب المذاهب الاربعة الموجودة حينئذ لم يكن في هذا المقلد
اهلية الاجتهاد وقيدنا بالمذاهب الاربعة لان غيرها لم يضبط مذهبه
والاظهر تقليده لان الجميع عاملون وانما اطلقت في ذلك لشدة الحاجة
الى معرفة ما ذكر مع بعض النظر عما يصحح اي صدقني ان كنت لا جملة
مختوم مصاحبة لكتابتي فيه الزيد سهل اي يسير سبيل اي طريق في
ما اشكل اي صعب وعسر فهمه من ذلك المذكور في الجملة المختومة
او من مذهب مالك والاولى تقديم من ليسهل تكميل العلماء بقوله وتفسير
الراشدين اي الثناء بتبريز في العلم من الصحابة كعبد الله بن عمر وعبد
الله بن عباس وعبد الله بن سلام وعبد الله بن الزبير المشهورين
بالعبادة وكبعة اتباع الامام مالك رضي الله تعالى عن الجميع وانعم
ونحوا ما خفي معناه من بعض ان والحديث و من بيان المتفقهين
المراد الفقهاء من اصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنه كابن القاسم
واشهب وغيرهما فانهم فيدوا اهل الطرق وخصوصا اتباع من الاشارة
فانهم يسموا انفسهم يخطب احدهم على خطيبة اخيه وانه ليس على الاطلاق
بل محل النهي اذا ركنا بان تقاربا وتوافقا وكخبر من ابتاع طعاما
كما يبعد قبل ان يستوفيه بينهما انه ليس على الاطلاق بل محل النهي

اذ كان الاصل

ان كان الاصل آه على الكيل للان كان الشرط على وجه الجزاء وقوله
صلى الله عليه وسلم لا بينة عاما مدعي واليمين على من انكر مقيدا اذا
كان هذا اخلاقه او كتبه في غير المسايل المستثنيات واضاف
التفسير للراشدين والبيان للمتفقهين لان التفسير اعم من البيان
من حيث صعوبته لانه الكشف عما المراد من اللفظ والبيان هو
التعبير عن الضمائر بالمعنى المراد بعبارة جلية والنصوص والمزية
لكاشف المراد وانما قلنا المراد الفقيه لان المتفقهين هي الاصل
المتوسطون في البعد وهذا المعنى هنا فتنبيه ان
الواو اذا ربط بالراشدين خصوص الصحابة كابن عباس ومن تقدم
معه اي بجعل الاشارة في قوله المزية للمذهب مالك والا وهي تفيد اي
قوله وقول الصحابة لان الصحابة تسمى تسميتهم في كثير من مالك من
قول مالك وقول الصحابة وان اريد بالراشدين مطلق الثناء بتبريز في العلم حتى
في الصحابة من اتباع مالك ولعل هذا الوجه جعل الاشارة في ذلك
لمذهب مالك والا وهي تفيد والجملة واما قوله وبيان المتفقهين فيحمل على
كل تفسير قبل به الراشدين انتهى فيه ما فيه من التصويب في
بيان بعضه اياك ما هو مخالف لما يعتمد كلامهم هنا التفسير اعم من البيان
هو بيان لما تشتبه الدلالة ويحتمل منه كان الشافعي رضي الله تعالى عنه
قال لا يجوز لاحد تفسير المتشابه الا بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
او بحديث عن احد من اصحابه او اجماع العلماء عليه ولما انتهى الكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)